العرب
السبت 2020/07/11
السنة 43 العدد 11758

قيس سعيد محذرا: لن نسمح بالزج بالجيش في معارك السياسة

جدل حول الجهة المسؤولة عن تهديد أمن تونس

وصلت الرسالة

دق الرئيس التونسي قيس سعيد مساء الخميس، ناقوس الخطر عندما تحدث عن محاولات لزعزعة أمن بلاده من خلال تآمر أطراف داخلية لم يسمّها مع أخرى أجنبية على الأمن القومي ومحاولة البعض إقحام الجيش في المعارك السياسية في رسائل مشفرة جعلت الكل يتساءل عن الطرف المقصود بها لاسيما وأن علاقات الرجل مع حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الحكومي ليست على ما يرام، بالإضافة إلى الاحتقان الذي يشهده الجنوب.

صغير الحيدري

تونس - حذر الرئيس التونسي قيس سعيّد مساء الخميس من محاولات "لتفجير الدولة من الداخل" منبها من استدراج الجيش إلى المعارك السياسية خلال حديثه عن اشتباكات حدثت الأيام الماضية جنوب البلاد بين القوات العسكرية ومحتجين إثر مقتل مهرب ينشط على الحدود التونسية – الليبية.

ولئن دأب سعيّد منذ اعتلائه دفة الحكم العام الماضي، على التحذير من محاولات بث الفوضى داخل بلاده مستحضرا مفردات المؤامرة وغيرها، فإن تصريحات الخميس التي جاءت على هامش اجتماع مجلس الجيوش الأعلى والقيادات الأمنية كانت الأكثر إثارة للجدل باعتبارها تطرقت لمحاولات "الزج بالجيش في صراعات سياسية".

وتعيش تونس على وقع تجاذبات سياسية كبيرة بسبب دعوات من ناحية لإسقاط حكومة إلياس الفخفاخ ومطالبات من ناحية أخرى بتغيير النظام السياسي (وهي مطالبات يدعمها سعيد) للخروج من الأزمة السياسية التي كانت ارتداداتها على البلاد واقتصادها كبيرة.

وقال سعيّد "إن من بين المخاطر الموجودة اليوم، هي محاولة الزج بالمؤسسة العسكرية في الصراعات السياسية، واستدراجها بهدف الدخول معها ومع بقية المؤسسات الأخرى في مواجهة".

وفي أولى ردود الفعل بشأن تصريحات رئيس الجمهورية، طالب وليد الوقيني وهو الناطق باسم وزارة الداخلية السابق وهو قاض أيضا، سعيّد بـ"تطبيق القانون على من يحاول تفجيرها من الداخل".

وقال الوقيني "لو فرضنا جدلا أنهم نجحوا في ما يسعون إليه، هل ستنفع البلاد مثل هذه التنبيهات".

وقد أثارت تصريحات سعيّد انقساما بين من اعتبر أنها موجهة إلى حركة النهضة الإسلامية التي تتدهور علاقتها مع الرئيس بسبب ارتباطاتها الخارجية ولاسيما دعمها لحكومة الوفاق الليبية، واجهة الإسلاميين، وبين من ذهب إلى أن الرجل خصّ بكلامه المهربين الذين يدركون دقة الموقف في ظل التوتر في ليبيا ومع ذلك يغامرون بإنهاك وتشتيت مجهودات القوات الأمنية والعسكرية التونسية.

وفي هذا الصدد يقول المحلل السياسي باسل ترجمان في تصريح للعرب "الرئيس محق هناك استهداف للأمن التونسي والإقليمي في الظرف الراهن في ظل استمرار تركيا في تكديس المرتزقة والإرهابيين في غرب ليبيا ودفع بعض الأطراف الخارجية وحتى الداخلية إلى إدخال المنطقة برمتها في دوامة فوضى".

ويُضيف ترجمان "قصة تصريحات سعيّد بشأن الأمن القومي وخلافاته مع النهضة يمكن تلخيصها في هذين البعدين: هناك طرف وهو الداعمون للأتراك (النهضة وائتلاف الكرامة) يريد جر تونس إلى الفوضى الليبية من خلال دعم المحور القطري التركي هناك، وهناك طرف آخر وهو الرئيس سعيّد يدافع عن سيادة تونس ويسعى إلى حلحلة هذه الأزمة سلميا وعبر الطرق السياسية وأن يكون الحل ليبيا-ليبيا".

هيكل المكي

النهضة والموالون لها يدفعون نحو الفوضى في تونس

وليد الوقيني

الدولة أقوى من الأحزاب وقادرة على مواجهة المتآمرين على أمنها

ويتابع "تركيا وداعموها أرادوا أن تكون تونس منصة لتمرير السلاح والعتاد إلى طرابلس لذلك يعد الجيش التونسي في مرمى خصومه.. الجيش خط أحمر رسمه أبناؤه بالدم دفاعا عن تونس".

وجدت احتجاجات ليلية واشتباكات في مدينة رمادة التابعة لولاية تطاوين (جنوب) الأربعاء بعد مقتل شاب مهرب على يد الجيش إثر دخوله منطقة محظورة عسكريا.

وعاد الاحتقان الجمعة حيث عمد بعض الشبان إلى قطع الطرقات داخل رمادة احتجاجا على مقتل الشاب حيث يعد التهريب في هذه الولاية الحدودية كغيرها مورد رزق عائلات كثيرة.

وفي تعليقه على أحداث الجنوب وتصريحات قيس سعيّد قال هيكل المكي النائب عن حركة الشعب في تصريح لـ"العرب"، "الموالون للنهضة ومن يدورون في فلكها على غرار ائتلاف الكرامة يدفعون نحو الفوضى في هذه البلاد من خلال الدعوة إلى إسقاط الحكومة وإذكاء نار الاحتجاجات في الجنوب التي في ظاهرها تدعو إلى مطالب نساندها ولكنها في الخفاء تم تأجيجها بالفعل".

ويشير المكي إلى أن "النهضة والموالين لها والذين صفقوا للتدخل التركي الانكشاري في ليبيا يريدون بث الفوضى أيضا في تونس لذلك صعّدوا في الجنوب".

وبخلاف المكي، يدعو بعض التونسيين إلى ضرورة أن ينهي الرئيس تردده ويعلن عن الأطراف التي تهدد "بتفجير الدولة من الداخل" وتهديد الأمن القومي لها.

في هذا الإطار، قال وليد الوقيني "على سعيّد أن يحدد بالضبط من المقصود بتصريحاته، عليه أن يوضح من يضع أمننا القومي في خطر وهناك مؤسسات الدولة والقضاء ستقوم بدورها لأنه يتحدث عن محاولة بعض الأطراف في الداخل التآمر مع جهات أجنبية لزعزعة أمن البلاد".

ويتابع المسؤول التونسي السابق في تصريح خصنا به "الدولة أقوى من كل الأحزاب وقادرة على مواجهة كل من يحاول التآمر مع الأجانب لزعزعة أمننا القومي لذلك عليه أن يحدد هذه الأطراف".

ويضيف "الأخطار تتفاقم إقليميا وهو ما يعاظم مخاوفنا اليوم، فهناك على حدودنا الجنوبية 13 ألف عنصر إرهابي في ليبيا حسب تقارير أممية بما يعني أن إلهاء الجيش الوطني بمعارك تهم الاحتجاجات وغيرها سيترك فراغا على حدودنا وهو أمر بالنسبة لي يعد بمثابة الخيانة العظمى".

ويعيش الجنوب التونسي على صفيح ساخن بسبب اعتصام الكامور حيث يطالب المحتجون بتطبيق اتفاق وقعوه مع الحكومة السابقة التي كان يرأسها يوسف الشاهد، ووصل التصعيد بين هؤلاء والسلطات إلى حد إيقاف إنتاج النفط والدخول في إضراب مفتوح منذ الأسبوع الماضي في خطوة تفاقم من متاعب الاقتصاد التونسي المنهار أصلا.

ويحذر مراقبون من أن يتم استغلال حالة الفراغ الأمني والعسكري على الحدود الجنوبية للبلاد، عندما يتولى الجيش معاضدة الجهود الأمنية لإخماد الاحتجاجات، من قبل الجماعات المتطرفة في ليبيا لتهديد وتقويض الأمن التونسي.

وتشهد ليبيا تصعيدا حيث تحشد تركيا المزيد من المرتزقة وتقوم بتكديسهم في طرابلس تمهيدا لهجوم محتمل لميليشيات حكومة الوفاق الإسلامية على مدينة سرت الاستراتيجية وهي خطوة قد تفاقم الأزمة الليبية وتطيل في أمدها وفقا لمراقبين.

تفاقم الجدل بعد خروج وباء كورونا عن السيطرة في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر - أثارت تصريحات والي (محافظ) سطيف (شرق) محمد بالكاتب موجة غضب عارمة لدى الشارع الجزائري، بسبب عبارة شعبية استخدمها في مداخلة له في نشاط حكومي خُصص لدراسة الحالة الوبائية في المحافظة التي تحولت الى أخطر بؤرة في البلاد.

وأعاد التصريح الذي أدلى به الوالي سيناريو الإهانات التي علقت في أذهان الجزائريين، وأشهرها التي تنسب لرئيس الوزراء السابق المسجون أحمد أويحيى، لما قال "جَوّع كلبك يتبعك"، في إشارة إلى استغلال الخدمة في إسكات المنتقدين.

وردد الوالي محمد بالكاتب مثلا شعبيا "اضربو يعرف مضربو" (اضربه لكي يعرف مكانه)، في تعليق له على عدم امتثال بعض المواطنين لإجراءات الوقاية من الوباء، وضرورة إخضاع الجميع للإجراءات الاستثنائية المطبقة في المحافظة بعد تدهور الأوضاع الصحية.

وارتفعت أصوات في شبكات التواصل الاجتماعي، تندد باستمرار نفس الخطاب المنتهج في السابق رغم شعارات "الجزائر الجديدة" المرفوعة من قبل رموز السلطة الجديدة، وعلى رأسها الرئيس عبدالمجيد تبون، الذي ما فتئ يتعهد بالقطع مع ممارسات المرحلة السابقة.

وتطرح الضجة التي أثارها المسؤول المذكور مسألة إدارة الاتصال والتواصل في الدوائر الحكومية، ففي ظل حاجة السلطة لاستقرار الشارع واستعادة ثقتها المفقودة، تطفو على السطح تصريحات استفزازية تزيد من تفاقم الاحتقان وتعطي ذريعة أخرى لدعاة التغيير السياسي الشامل في البلاد.

وجاء السجال الجديد، غداة مخاوف كبيرة في الشارع جراء تفشي كوفيد – 19 خلال الأسابيع الأخيرة، حيث سجلت الجزائر أرقاما قياسية في عدد الإصابات، قاربت الـ500 حالة يوميا.

وتعرف العديد من المدن الجزائرية ارتفاعا مطردا لعدوى الإصابة بكورونا خلال الأسابيع الأخيرة، مما زاد من حالة الغموض حول الوضع الصحي في البلاد، وطرح التساؤل حول مدى قدرة الحكومة في احتواء المرض.

وتشهد الجزائر تراشقا بالتهم بين الحكومة والشارع حول المتسبب في الانتشار الرهيب للعدوى، بين حكومة تتهم المواطنين بعدم احترام التدابير الوقائية المطبقة ومواطنين يتهمون الحكومة والسلط الصحية بالإهمال والتغطية على الحقائق.

> **عديد المدن الجزائرية تشهد ارتفاعا لعدوى الإصابة بكورونا مما زاد من حالة الغموض حول الوضع الصحي في البلاد**

ورفع ناشطون نداءات استغاثة في عدد من المدن على غرار سطيف وبسكرة ووادي سوف، جراء تدهور الوضع الصحي وظهور عجز كبير في الخدمات الاستشفائية سواء من حيث الكوادر الطبية أو الوسائل اللوجيستية، لاسيما وأن العاملين في القطاع باتوا في خطر حقيقي بعد أن أصيب وقضى العديد من الأطباء بسبب الوباء.

وتم اعتقال الناشط شرف الدين شكري بمدينة بسكرة على خلفية نشره لتسجيل على شبكات التواصل الاجتماعي يفضح فيه التغطية على العجز المسجل في المستشفى الحكومي بالمدينة، رغم خطورة الوضع واضطرار عدد من المتطوعين لمساعدة المرضى والمصابين.

وخاطب أحد الأطباء وزير الصحة عبدالرحمن بن بوزيد بالقول "ما شهدتموه ووقفتم عليه في المستشفى اليوم، هو ديكور صنع من أجل إرضائك وليس من أجل تحسين الأداء الصحي، وأن العجز في تعداد الكوادر والعاملين والوسائل الطبية اللازمة لا يمكن تغطيته بالمظاهر الخارجية".

وقوبل الوزير الذي يتفقد الوضع الصحي بقطاع في المدن والمحافظات المتضررة باحتجاجات ولافتات كتب عليها "الذي تراه أنجز لك وليس لقطاع الصحة"، في إشارة إلى الممارسات التي تعود عليها المسؤولون المحليون على أدائها، للتغطية على النقائص وإرضاء السلط المركزية.

وفي خطوة تنم عن قلق السلطة المركزية من تفشي وباء كورونا، أطلقت الحكومة في اجتماع انعقد الخميس برئاسة تبون وحضور مسؤولي المحافظات الموبوءة وهي وهران، العاصمة، بسكرة، ورقلة، وسطيف قيودا جديدة على وتيرة النقل داخل المدن خلال الإجازات الأسبوعية، وتجميد حركة السيارات والمركبات من وإلى 29 ولاية من 48 ولاية.

بالإضافة إلى ذلك، تم التعهد بتكثيف اختبارات الكشف عن الفايروس وتسخير جميع المخابر الحكومية والخاصة لتخفيف الضغط على مخابر معهد باستور الحكومي، وتعبئة الإمكانيات للتكفل بالمصابين، إلى جانب تحسين التواصل بين المسؤولين عن الملف والرأي العام.

وكانت الجزائر قد قررت التخفيف من إجراءات الحظر نهاية الشهر الماضي، وأبقت على الحدود والمنافذ البرية والجوية والبحرية مغلقة، لكن التفشي المفاجئ للإصابات في الآونة الأخيرة أعاد خلط الأوراق على الحكومة.

وسجلت الجزائر قرابة 18 ألف إصابة وحوالي ألف وفاة، منذ بداية الجائحة، لتكون بذلك أكبر الدول المتضررة في المنطقة المغاربية.

طرابلس ساحة لتصفية الحسابات بين ميليشيات حكومة الوفاق

طرابلس - أضحت العاصمة الليبية طرابلس ساحة لتصفية الحسابات بين الميليشيات الإسلامية التي قاتل بعضها البعض الجمعة في جنزور من أجل السيطرة على محطات وقود، وذلك في الوقت الذي تروج فيه حكومة الوفاق، واجهة الإسلاميين، إلى أنها تنوي "إنشاء حرس وطني" وإدماج بعض الميليشيات في صفوفه وحل الأخرى.

ويرى متابعون للشأن الليبي أن هذه الاشتباكات تندرج في سياق مخاوف بعض الميليشيات من حلها من قبل وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا الذي يسعى إلى حل جل ميليشيات طرابلس والإبقاء على ميليشيات المدينة التي يتحدر منها (مصراتة).

كما تتقاتل هذه الجماعات من أجل السيطرة على مصادر الطاقة في البلاد والمنشآت الحيوية حيث اندلعت الخميس اشتباكات بين ما يُعرف بكتيبة فرسان جنزور وكتيبة الأمن المركزي – أبوسليم الموالية لفتحي باشاغا.

وحاول الطرفان بعد مقتل آمر كتيبة فرسان جنزور حامد أبوجعفر الملقب بـ"الكبش" السيطرة على محطات الوقود التي تُعرف محليا في ليبيا بـ"النافلة".

وحسب ما تناقلته مواقع التواصل الاجتماعي، أسفرت الاشتباكات عن سقوط قتلى وجرحى وحرق منازل على بعد كيلومترين من مقر بعثة الأمم المتحدة في جنزور ومقر إقامة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ستيفاني ويليامز في مشهد دام.

وتأتي هذه الاشتباكات في وقت يدفع فيه باشاغا نحو حل بعض الميليشيات وتفكيك كتائب أخرى من أجل أن ينجح في إحكام قبضته على دواليب الدولة، وينجح كذلك مع حكومة الوفاق في الالتفاف على المطالب الدولية بشأن ذلك.

والجمعة، شهدت منطقة جنزور انفجارا ناتجا عن قنبلة يدوية أمام مقر وزارة الاقتصاد أدى إلى مقتل شخصين وجرح ثالث في وضع حرج نُقل لتلقي العلاج.

وكان الجيش الوطني الليبي قد تحرك في أبريل من العام الماضي نحو طرابلس بغية إنهاء سطوة هذه الميليشيات على العاصمة ووقف انتهاكاتها التي جعلت مؤسسات الدولة تخضع لمشيئتها.

وبعد أن اختار الجيش التهدئة في ظل تدخل تركيا لفائدة حكومة الوفاق بمرتزقة سوريين وأسلحة وغيرها عادت الدعوات الدولية إلى نزع السلاح من الميليشيات وتفكيكها إلى الواجهة.

وفي مواجهة الضغوط الدولية المكثفة اختارت تركيا وحكومة الوفاق أن تروجا لفكرة إنشاء "حرس وطني" يُفضي إلى دمج بعض الميليشيات فيه وتفكيك البقية ونزع سلاحها.

ويقول مراقبون إن هذه العملية ستكون منطلقا لاشتباكات عنيفة بين هذه الميليشيات التي استشعر بعضها خطر فقدان نفوذها لصالح ميليشيات أخرى موالية لفتحي باشاغا. وتسعى الجماعات المسلحة إلى فرض سيطرتها على أغلب نواحي طرابلس ومدن الغرب الليبي وهي اليوم تتصارع في ما بينها للسيطرة على عائدات النفط وعلى الغنائم. وتورطت في السنوات الماضية في اقتحام البنوك وسلب الأموال وانتهاكات جسيمة.

وترفض هذه الميليشيات الخضوع للقرارات السياسية لحكومة الوفاق وتعتبر نفسها فوق القانون في وقت تتدهور فيه الأوضاع الأمنية والاقتصادية وتنهار فيه الخدمات في مناطق سيطرتها غربي البلاد.

وفي الأثناء تواصل حكومة الوفاق الاستقواء بتركيا في مواجهة الجيش الوطني حيث تغرق أنقرة بلا انقطاع البلاد بالمرتزقة الأجانب وهو ما قد يزيد من غضب هذه الميليشيات وتمردها من أجل عدم التنازل عن نفوذها.

تحشيد ينذر بمواجهات عنيفة